http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1523) السنة السادسة - الثلاثاء (2) حزيران 2009

بدء عملية تصدير النفط من اقليم كردستان

الرئيس طالباني: العقود التي أبرمتها حكومة الاقليم هي لصالح الشعب العراقي

بغداد / المدى

بحضور رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ونائب رئيس اقليم كردستان كوسرت رسول علي ورئيس برلمان كردستان عدنان المفتي ورئيس حكومة الاقليم نيجيرفان بارزاني ونائب رئيس الحكومة عماد أحمد وعدد كبير من المسؤولين الحكوميين والحزبيين، وسفراء وممثلي دول العالم، بدأت امس الإثنين في مدينة اربيل، مراسيم ضخ نفط اقليم كردستان الى حقل خورماله ليتم تصديره من هناك الى خارج العراق.

وألقى رئيس الجمهورية جلال طالباني كلمة اعتبر فيها هذه المناسبة يوما تاريخيا مهماً لتأكيد إرادة الشعب العراقي بمن فيه شعب كردستان العراق لاستثمار ثرواته الوطنية لمصلحة الشعب العراقي كله، وفق الدستور العراقي الذي صوت له اكثر من ١٢ مليون عراقي.

وأكد رئيس الجمهورية أن العقود التي أبرمتها حكومة الاقليم هي لصالح الشعب العراقي عامة وليس لصالح اقليم كردستان فقط، وهي خطوة تؤكد حرص الشعب الكردي على الوحدة الوطنية العراقية وتفند الأباطيل التي قيلت عن نية الكورد الانفصالية والاستيلاء على ثروات البلاد.

وجدد الرئيس طالباني على قوة وعظمة الأخوة العربية- الكردية ورسوخ جذورها في التاريخ، قائلا: المحاولات للنيل من الاخوة العربية- الكردية ستذهب هباء وستظل الاخوة العربية- الكوردية والتلاحم النضالي العربي- الكردية الشعار الذي رفرف وسوف يرفرف على رؤوس جميع المناضلين العراقيين.

مشيرا الى ان أهمية هذه الخطوة تؤكد أيضا حرص الشعب الكردي على الوحدة الوطنية العراقية، وتفند الأكاذيب والأباطيل والإفتراءات التي قيلت عن نية الأكراد الإنفصالية ومحاولاتهم الإستيلاء على ثروات بلادهم لأنفسهم وحدهم، فها هو النفط يستخرج من كردستان وبمبادرة شجاعة وحكيمة من حكومة اقليم كردستان ليصب في الإنبوب الذي يوصله الى جيهان لتبيعه حكومة العراق.

النقطة الثانية التي اود التركيز عليها أن هذه الحقيقة تؤكد حرص الشعب الكردي على الوحدة الوطنية وعلى التعايش مع شقيقه الشعب العربي في العراق، وهذه التهمة الباطلة التي تردد أحياناً كلما ظهرت مشكلة، ذهبت هباء منثوراً في مثل هذا اليوم، وإحترقت دعاياتها وأباطيلها بنيران النفط الذي ينتج في كردستان العراق، ليدخل في الانبوب العراقي العام.

وهنالك نقطة اخرى مهمة في هذا اليوم التأريخي وهو ان الشعب الكردي قد صمم عن طريق برلمانه المنتخب بحرية على تشريع قانون للنفط والغاز، وذلك من أجل تشكيل وتكوين البنية التحتية للمجتمع الكردي المحروم طيلة حكم الحكومات العراقية من الصناعة وبناء تحتي يحفظ للشعب الكردي إمكانية التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

ان إنتاج النفط والغاز في كردستان العراق يوفر جزءاً مهماً من هذه البنية التحتية المطلوبة التي يجب ان تهتم بها حكومة اقليم كردستان اكثر فأكثر.

وهنالك حقيقة اخرى، وهي ان العقود التي عقدتها حكومة اقليم كردستان هي عقود دستورية وقانونية، دستورية وفق الفقرة «ب» من المادة ١١٢ من الدستور العراقي، وقانونية وفق الإتفاق الذي توصلت إليه حكومة اقليم كردستان مع حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الأخ المالكي قبل سنتين، حيث نصت فقرة انه اذا لم يتم الى شهر مايس ٢٠٠٧ إصدار قانون النفط والغاز في البرلمان فلحكومة اقليم كردستان الحق في توقيع العقود النفطية والغازية مع الشركات وفق القانون والاصول، هذه الحقيقة تجري محاولات طمسها، تجري محاولات إنكارها، تجري محاولات تصويرها بالعكس وكأن حكومة اقليم كردستان تقوم بمثل هذه العقود بناء على إختيارها الخاص متناسين هذه الحقيقة بان هذا القرار اقر من قبل مجلس الوزراء العراقي بالإجماع.

إذا فهذه العقود هي عقود قانونية شرعية دستورية، وإن شاءالله هذه العقود تكون في خدمة الشعب العراقي ونحن كلنا نحب خير الشعب العراقي، والشعب الكردي هو جزء من الشعب العراقي وناضل ويناضل من أجل خير العراق، وقدم تضحيات كثيرة من أجل تحرير العراق من الدكتاتورية وجبال كردستان تفخر بانها كانت مقرا وموطنا للمعارضة العراقية التي قاتلت الدكتاتورية، لا أعتقد ان هنالك معارضاً عراقياً في المسؤولية لم يكن له مقر، قبل ايام كنت أتكلم مع اخي نوري المالكي حول موضوع زيارته الى كردستان، قلت له: على الأقل تقومون بزيارة مقراتكم السابقة التي آوتكم في كردستان فترة طويلة. والحق يقال كان تقديره إيجابيا. لا يسعني إلا ان أتقدم بالشكر الجزيل لحكومة اقليم كردستان ولعزيزنا كاكه نيجيرفان وكل الذين عملوا معه من أجل تحقيق هذه العقود وهذه الإتفاقات، وهذه الإنجازات التي نفتخر بها، والتي نعتبرها فعلاً معالم يوم تأريخي، لا في تأريخ كردستان العراق فحسب بل في تأريخ العراق كله.

الى ذلك القى كلمة قال فيها اليوم، يوم مهم ولحظة تأريخية لشعب كردستان وشعوب العراق، بإسم برلمان كردستان، اهنئ شعب كردستان وشعوب العراق وابارك خطوات حكومة اقليم كردستان في استخراج ثروة النفط وتطوير صناعة النفط بمساعدة شركات النفط الدولية والخارجية المختصة في هذا المجال.

موضحا ان هذه الخطوة، ساعدت في تقوية البنية التحتية الكردستانية والعراقية وتفعيل مشاركة اقليم كردستان في ارتفاع صادرات العراق وهي في مصلحة جميع شعوب العراق.هنا، اود ان اشير الى الجوانب القانونية لهذه الخطوة المهمة، اذ تم توضيحها ضمن قانون النفط والغاز الصادر في برلمان كردستان، واستطيع القول بثقة تامة إن اصدار هذا القانون جاء كضرورة مهمة لهذه المرحلة من تأريخ اقليم كردستان، إنسجاماً مع حقوق وصلاحيات اقليم كردستان المنصوص عليها في الدستور العراقي، خاصة احكام المواد ١١١ و ١١٢ و ١١٥ منه.

مؤكدا ان قانون النفط والغاز حق طبيعي وقانوني لشعب كردستان ويتناسب مع الدستور العراقي واهدافنا التي تتمثل في تقدم المجتمع وبناء مجتمع عراقي ديموقراطي فدرالي على اساس توزيع السلطة والعدالة والمساواة لجميع مكونات الشعب العراقي.

من الواضح ان اصدار قانون النفط والغاز في برلمان كردستان لم يكن امرا سهلا، بل ان اهمية القانون تطلبت مناقشة مستفيضة حول مشروع القانون للمصادقة عليه، فعلى سبيل المثال شارك ٢٣ عضو برلمان في مناقشة مادة واحدة من مشروع القانون بغية اغنائها، وبعد عقد ثماني جلسات طويلة لبرلمان كردستان حول مشروع القانون والتي استغرقت اسبوعين، وبعد اجراء عدد من التعديلات على مواد وفقرات مشروع القانون، تمت المصادقة عليه بالاجماع.

ان هذا القانون لا يراعي الدستور العراقي والذي يتناسب مع حقوق ومصالح المواطنين فحسب، بل يشير الى تنفيذه بشكل قانوني وشفاف ايضا، وبناءً على احكام هذا القانون، تتم ادارة سياسة النفط من قبل هيئة حكومية عليا تضم رئيس الحكومة ونائبه ووزير الموارد الطبيعية ووزير المالية ووزير التخطيط، كما تمت دعوة وزير الموارد الطبيعية مرتين الى برلمان كردستان لحضوره جلسات خاصة لبرلمان كردستان، ونقلت احداث الجلستين بشكل مباشر عبر شاشات التلفزة، وتم إطلاع مواطني اقليم كردستان على مجريات عمل الوزارة، وقدم الوزير توضيحاته حول اسئلة اعضاء البرلمان حول عقود النفط والغاز مع الشركات الاجنبية.

ارى ضرورة استمرار مثل هذه الجلسات، لأن الشفافية والحوار هما وجه هذا العصر والطريقة المثلى للرد على الانتقادات والمشاكل التي تواجه المسيرة، ومن حق مواطني كردستان الاطلاع التام على مجريات الجلسات.

نحن في برلمان كردستان، نعتقد أن هذا القانون يحافظ على حقوق شعب كردستان ويحافظ على شراكة العمل الموجودة بين حكومة الاقليم والحكومة الفيدرالية، ومن هنا نجدد دعمنا للمقترحات المقدمة من قبل الحكومة الفدرالية شباط ٢٠٠٧ والتي نالت موافقة حكومة اقليم كردستان.

اليوم وفي خطوة مهمة، يتم ربط نفط اقليم كردستان مع الانابيب الدولية للنفط بشكل رسمي وبيعه، وبذلك يتم رفع نسبة صادرات العراق وهذا من مصلحة شعوب العراق ويساعد على ايجاد ارضية لحسم المشاكل العالقة التي تواجه علاقات حكومة اقليم والحكومة الفيدرالية، اذ يجب حلها عن طريق الحوار والالتزام بالدستور العراقي.

املنا ان تكون هذه الخطوة بداية لخطوات اخرى في مصلحة المواطنين وتطوير صناعة النفط، اذ هي احد مصادر تقوية اقتصاد العراق في المستقبل.

يجب ان تنتهز هذه الفرصة لتحسين مستقبل شعوب العراق وتطوير المجالات الحياتية الاخرى كالزراعة والصناعات المختلفة وتأمين الخدمات العامة للمواطنين العراقيين.

نتمنى التوفيق لهذه الخطوة، ولجميع الخطوات التي تتخذ لمصلحة المواطنين من اجل تقوية اقتصاد البلد.

ومن ثم ألقى رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني كلمة بارك فيها الشعب العراقي بمن فيه شعب كردستان بهذه المناسبة الكبيرة مشددا على الالتزام بالدستور العراقي.

يذكر أنه بعد ان باشرت وزارة النفط العراقية يوم ٥/٢٧ بضخ الكمية المنتجة من نفط اقليم كردستان في حقل «طاوكي» كضخ تجريبي وبكمية ١٠٠٠٠ برميل عبر حقل خورمالة، حيث بدأت امس الإثنين ٦/١ عملية الضخ رسمياً في مراسيم خاصة

وتصدير نفط الإقليم يبدأ بكمية تبلغ حوالى ١٠٠ ألف برميل من النفط الخام.

وتعمل شركة «انيرجي» التركية و«اداكس بتروليوم» ومقرها كالغاري الكندية في حقل طق طق في محافظة أربيل كما تعمل شركة النفط النروجية «دي ان او» في حقل طاوكي في زاخو وفق عقود.

الضخ سيتم عبر أنابيب طولها تسعة وهي عبارة عن خزانين سعتهما ٨٠ ألف برميل.

وكانت حكومة إقليم كردستان اعطت الضوء الأخضر لشركة Addax Petroleum لتصدير النفط الخام من حقل «طق طق» بعد نقله الى محطة تصدير خورمالة ومن هناك الى مرفأ جيهان التركي.

وقال مصدر من شركة Addax Petroleum التي تسلمت عقداً لتطوير حقل طق طق النفطي، في تصريح صحفي، ان حكومة اقليم كردستان تسلمت إشعاراً لتصدير النفط الخام، بواسطة الناقلات من الحقل الى محطة تصدير خورماله ومن هناك سيتم نقل النفط عبر أنابيب تصدير النفط الى محطة جيهان التركية». مشيرا الى ان التصدير ووفق ما طلبته حكومة اقليم كردستان سيبدأ منذ يوم ١ حزيران.

واعربت الحكومة الاتحادية في العراق عن موافقتها على تصدير اقليم كردستان للنفط الخام الى خارج العراق. وقال المتحدث باسم وزارة النفط العراقية عاصم جهاد: ان عملية تصدير النفط الخام من اقليم كردستان الى الاسواق العالمية سيتم عن طريق انابيب النفط التي تنقل النفط العراقي الى ميناء جيهان التركي.

واضاف جهاد: ان هذه الخطوة ستساهم في رفع نسبة صادرات النفط العراقي الى الاسواق العالمية، وان واردات بيع النفط ستعود الى الحكومة الاتحادية، مؤكداً ان وزارة النفط تدعم هذه الخطوة.

واعلنت وزارة الثروات الطبيعية في حكومة اقليم كردستان عن بدئها بعملية تصدير النفط الخام من حقل (طاوكي) بطاقة ٦٠ الف برميل يومياً في شهر حزيران ، بعد الانتهاء من عملية ربط انابيب حقل (طاوكي) مع الانبوب الرئيس الذي يربط العراق مع تركيا.

واضافت الوزارة في بيان لها أنها ستبدأ ايضاً في شهر حزيران بنقل النفط الخام من حقل (طق طق) بطاقة (٤٠) الف برميل يومياً عن طريق الصهاريج الى محطة (خورملة) في اربيل لغرض ايصاله من هناك عبر خط الانابيب الى الانبوب العراقي التركي، مشيرة الى ان عملية النقل ستكون بصورة مؤقتة حتى يتم انشاء خط انابيب يربط بين حقل (طق طق) ومحطة خورملة.

واشارت الوزارة في بيانها الى ان النفط المصدر من الحقلين سيتم بيعه من قبل شركة (سومو) وواردات ستدخل في حساب الحكومة الاتحادية لاستفادة جميع ابناء الشعب العراقي.

بعد انخفاض أعداد الضحايا من الشرطة والجيش

البولاني: الاعتداءات التي تنفذها العناصر الارهابية محدودة وقوات الامن تستطيع أن تتعامل معها

بغداد / وكالات

على الرغم من الاعتداءات الارهابية الاخيرة أفادت أرقام أعلنتها وزارة الصحة الاحد الماضي أن عدد الشهداء من المواطنين انخفض بشكل حاد في ايار الى أدنى مستوياته منذ الغزو في عام ٢٠٠٣. وجاء عدد الشهداء وهو ١٣٤ مواطنا أقل بقليل من المستوى المتدني القياسي في كانون الثاني. كما جاء العدد أقل من نصف ٢٩٠ مدنيا استشهدوا في نيسان عندما سببت موجة من التفجيرات وقوع ضحايا في بغداد وشمالي العراق. وقال وزير الداخلية جواد البولاني ان الاعتداءات التي تنفذها العناصر الارهابية محدودة وقوات الامن تستطيع أن تتعامل معها.

من جانبه تابع مرصد الحقوق والحريات الدستوريه MRFC هذه الاعمال التي تمثل احدى اخطر الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون والتي تتعارض مع الحقوق التي كفلها الدستور العراقي الدائم في المادة (١٥) في باب الحقوق والحريات (حق الفرد في الحياة والامن والحرية وانه لايجوز الحرمان من هذه الحقوق او تقييدها الا وفقا للقانون وبناء على قرار صادر من جهه مختصة).

وتولى المرصد مسؤوليتة رصد الانتهاكات وقياس مدى التزام الجهات التنفيذية في توفير الحماية اللازمة لارواح وحقوق وحريات الافراد وذلك عبر اصدار التقارير بشكل مستمر التي تستند الى الاحصائيات والمعلومات التي تتكفل كل من اللجنتين الاعلامية والحقوقية في تقصيها وجمعها وبالتالي عرضها والوقوف على تقييم للاوضاع السائدة ومدى تزايدها وتحديد المشاكل الاكثر تأثيرا على حياة المواطنين لوضع المعالجات والحلول اللازمة.

ومن خلال توثيق الانتهاكات خلال شهر ايار /٢٠٠٩ بالاستناد الى المعلومات التي يتم الحصول عليها من العديد من المصادر وجد ان مجموع اعمال العنف وصلت الى مايقارب وقوع (١٢١٩) ضحيه والتي تصنف بين [ضحايا اعمال القتل (مفخخات، عبوات ناسفه، احزمه ناسفه)، ضحايا الجثث مجهولة الهوية، ضحايا عمليات الاغتيال، ضحايا الاصابات بفعل التفجيرات، ضحايا الخطف].

يتبين من متابعه اعمال العنف ووسائلها واعداد ضحاياها خلال شهر ايار /٢٠٠٩ مايلي:

١. انخفاض اعمال العنف خلال هذا الشهر وذلك بنسبه ضئيله مقارنة مع شهر نيسان ٢٠٠٩.

٢. استمرار استهداف منتسبي (الجيش والشرطه) بوسائل عنف مختلفه.

٣. استهداف المدنيين: استمرار استهداف المدنيين مع وقوع استهداف كبير للنساء والاطفال خلال هذا الشهر وكالاتي:

• النساء والاطفال: وقع العديد من الضحايا من النساء والاطفال لعمليات الخطف والقتل عن طريق (الاغتيالات، الجثث المجهوله، ضحايا تفجير العبوات والمفخخات).

• اختطاف واغتيال والعثور على جثث مدنيين بينهم افراد (عناصر الصحوة – موظفي دوائر حكوميه -- مزراعين – مدنيين مسيحيين – مهجرين عائدين).

٤. المخلفات الحربيه (الالغام والصواريخ): وقع ضحيتها العديد من المدنيين من (قتلى ومصابين) خلال هذا الشهر وتركزت في كل من المحافظات (اربيل – السليمانيه – ميسان – البصره).

٥. استمرار ازدياد نشاط المسلحين وقيامهم باعمال الهجوم المسلح وعمليات الاغتيال في كل من المحافظات (بغداد – نينوى – صلاح الدين – ميسان – واسط – كركوك).

وفقاً للاحصائيات التي تم التوصل لها خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٩/٠٥/٠١ – ٢٠٠٩/٠٥/٣١ ان اعمال العنف (قتل، اصابات، خطف) سجلت وقوع (١،٢١٩) ضحيه عنف كالاتي:

• وصلت اعداد ضحايا اعمال القتل الى وقوع (٤٣٧) ضحيه مقسمه وفق مايلي:

١. ضحايا القتل جراء (انفجارات العبوات الناسفه واللاصقه والمفخخات والقنابل) وصلت الى وقوع مالايقل عن (٢٣٦) ضحية من المدنيين وكانت اشدها في كل من المحافظات (بغداد – نينوى – كركوك – ديالى).

٢. وقوع (٨) ضحايا قتل بفعل (القوات الامريكية والعراقية) وكانت اشدها في (صلاح الدين – نينوى – بغداد – الانبار).

٣. – وقوع (٥٧) ضحية من (اجهزة الشرطة والجيش) وكانت اشدها في (نينوى – بغداد – ديالى – البصرة).

٤. اما ضحايا القتل (الجثث المجهولة الهوية) وصلت الى مالايقل عن (١٠١) جثة مجهولة الهوية حيث وجد عدد من المقابر وكان اشدها في (بغداد – ديالى – نينوى – كركوك – الانبار – صلاح الدين – واسط).

٥. واخيرا ضحايا (الاغتيالات) وصلت الى مالايقل عن (٣٥) ضحية وكانت اشدها في (بغداد – نينوى – كركوك – صلاح الدين).

• وصلت اعداد ضحايا المصابين من (الانفجارات) الى وقوع مالايقل عن (٧٥٧) ضحية وكانت اشدها في كل من المحافظات (بغداد – نينوى – ديالى – كركوك – صلاح الدين – بابل).

• وصلت اعداد ضحايا اعمال الخطف الى وقوع مالايقل عن (٣) مختطفين وتركزت في (نينوى – كركوك).

واستمرت عمليات الاعتقالات مع استمرار اعمال العنف وتزايدها والتي يقع جزء منها بصورعشوائية وغير قانونية، وقد وصلت اعداد المعتقلين خلال هذا الشهر الى (١٧٤٨) معتقلاً في عموم محافظات العراق.

• اما عمليات اطلاق السراح : فقد وصلت الى اطلاق سراح مالايقل عن (٤٨٤) معتقلاً في عموم محافظات العراق.

• اما احكام الاعدام : فقد صدر مالايقل عن (٢٢) حكم اعدام خلال هذا الشهر وتركزت في (بغداد – القادسية – ميسان).

ونجد من المقارنة اعلاه ان شهر ايار /٢٠٠٩ شهد انخفاضٌ بسيطا في عدد الضحايا والذي يشير الى انخفاضا اعمال العنف مقارنةً بشهر نيسان الذي يمثل اعلى نسبة وصلت لها اعمال العنف منذ مطلع العام الحالي.

وبناءً على المتابعة المستمرة لمتغيرات الظروف وانعاكسها على تحسن وسوء الاوضاع الامنية فقد توصل المرصد من تحليل لبعض من هذه الظواهر العنفية التي تتذبذب بين شهر واخر وبين محافظة واخرى الى مدى علاقتها بالعمليات العسكرية التي تشنها الحكومة وخطط معالجاتها للاوكار المسلحة حيث متى ما ضعفت الاجراءات المتخذة من قبل الاجهزة الامنية ادت الى تدهور واضح وازدياد في اعداد الضحايا.

فضلا عن استمرار اعتماد مبدأ الردع من خلال الاعتقالات الواسعة بالقرب من مناطق العنف وما يحدث بعد اشهر يتم اطلاق سراحهم دون ان يتم فهم طبيعة اعمال العنف ووسائلها لرسم خطة شاملة مبنية على اسس واقعية للوصول الى الجهات التي تقف وراء هذه الاعمال فضلا عن غياب التقييم السليم لمناطق الضعف والقوة في اداء القوى الامنية.

هذا واصدر مرصد الحريات توصيات جاء فيها

١.على الحكومة ان تلتزم بتوفير الامن والاستقرار والحماية اللازمة لجميع ابناء الشعب العراقي من الاخطار التي تهدد حياتهم وتسلب حرياتهم.

٢.ان تلتزم السلطة التنفيذية بجميع مؤسساتها بتطبيق مبادئ الدستور و صيانة كرامة الانسان العراقي كما اشار الى ذلك الدستورالعراقي الدائم في المادة (٣٧) من باب الحقوق والحريات.

٣.ان تقوم السلطه التنفيذية باعداد دراسة لفهم طبيعة اعمال العنف ووسائلها ورسم خطة شاملة مبنية على اسس واقعية للوصول الى الجهات التي تقف وراء هذه الاعمال إضافة الى اللجوء الى التقييم السليم لمناطق الضعف والقوة في اداء القوى الامنية.

٤. نظرا لازدياد استهداف (عناصر الشرطه والجيش) من قبل الجهات المسلحة لذا يجب على الحكومة ان تتخذ الاجراءات الرادعة والفعلية لهذه العمليات التي تضعف من مسير العملية الامنية.

٥.تقديم الحماية اللازمة للمرأة والطفل في المحافظات التي تستهدف فيها هاتان الفئتان والعمل بالمادة (٢٩) من الدستور من باب الحقوق والحريات التي تكفل فيها الدولة حماية الأمومة والطفولة وتمنع أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمجتمع.

٦. تفعيل دور وزارة حقوق الانسان في اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية وصيانة حقوق الافراد وتجسيد العمل بمبادئ حقوق الانسان في مؤسسات الدولة كافة وبشكل خاص المؤسسات الامنية واحترام القانون الدولي الانساني.

٧.نظرا لاستمرار عمليات الاعتقال بشكل كبير لذا يطالب المرصد بان يعامل جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن معاملة إنسانية وباحترام لكرامة الشخص الإنساني الأصيلة والعمل على اجراء التحقيق معهم خلال ٢٤ ساعة من اعتقالهم والافراج عن الابرياء منهم ومراعاة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

من جهة اخرى ذكر الميجور جنرال ديفيد بركينز المتحدث باسم القوات الامريكية في العراق أن حتى الارتفاع الحاد في الوفيات في ايار أخفى خلفه انخفاضا كبيرا في عدد الاعتداءات التي يشنها مسلحون.

وأفاد موقع على الانترنت لاحصاء القتلى من الجنود الامريكيين والذي يراجع البيانات الرسمية أن عدد الجنود الامريكيين الذين قتلوا في معارك ارتفع بشكل طفيف الى ١٢ من عشرة جنود في ايار.

وتظهر الارقام الرسمية أن ٤٣٠٤ جنود أمريكيين قتلوا في العراق منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة. من جهة اخرى دخلت العبوات الناسفة التي يستخدمها العشاق في العراق، إضافة الى الهدايا والمهور، كوسيلة لإجبار أهل الحبيبة على قبول عرض الزواج.

وكشف تقرير لصحيفة نيويورك تايمز الأحد الماضي إلى أن المسؤولين العراقيين يطلقون اسم «عبوات الحب التفجيرية» على المتفجرات التي يزرعها شباب أمام بيوت أهالي الفتيات اللاتي يرفض أهاليهن طلبات هؤلاء الشباب للزواج من بناتهم في بغداد.

وأشار النقيب نبيل عبد الحسين من شرطة بغداد إلى أن هذه الأعمال التي شهدتها منطقة الدورة ومناطق أخرى من العاصمة لم تؤد حتى الآن إلى وقوع ضحايا أو إصابات.

وأوضح عبد الحسين أن الذين يقومون بزرع عبوات الحب التفجيرية هذه أغلبهم كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة والميليشيات، الأمر الذي يفسر قدرتهم على صناعتها وزراعتها أمام بيوت الفتيات اللاتي يرغبون بالزواج منهن. وأكد عبد الحسين اعتقال أحد الأشخاص واسمه عمر عبدالحسين، البالغ من العمر ١٨ عاما، وكان مرتبطا بتنظيم القاعدة. ورفض أهل الفتاة التي يرغب عمر الزواج منها ثلاث مرات، وعندما أخبرته الفتاة أن والديها يحضّران لزيارة متقدم آخر، قام عمر بنصب عبوة الحب التفجيرية بالقرب من حديقة منزل الفتاة، وقام بتفجيرها إثر ذلك. وأكد عبد الحسين اعتقال عمر وصدور حكم بالسجن ضده بتهمة الإرهاب.